

المملكة المغربية

ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⵎⴰⵔⴷⵓ
ROYAUME DU MAROC

البرلمان

ⴱⴳⴰⵏ ⵏ ⵏⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵍⵎⴰⵔⴷⵓ
CHAMBRE DES CONSEILLERS



مجلس المستشارين

حصيلة السنة التشريعية الثانية

(2023 – 2022)

الملخص التنفيذي

الولاية التشريعية: 2021 – 2027



كَرِهُنَا الْجَلِيلَةَ الْمَلِكَةَ مَعْتَمِدَةً الْقِتْلَةَ بِمَنْ نَكْرَهُهُ اللَّهُ

وحيث أنه، وإن كان طبيعيا على بلدنا بحكم موقعه الجيو-استراتيجي، مواجهة هذه المتغيرات والتعاطي اليقظ مع سياقاتها، فإن نقاط القوة في هذه المواجهة تكمن أساسا في مقوماته وتجربته التاريخية وثقله الحضاري ومؤهلاته الاقتصادية والطبيعية وتماسكه الاجتماعي والسياسي بفضل قيادة الدبلوماسية الملكية الرشيدة لصاحب الجلالة من جهة، وبفضل فلسفته الحكيمة وبعد نظره السديد في تعزيز الشروط الموضوعية والذاتية لمناعتنا السياسية والاقتصادية وحماية نموذجنا التنموي، وتمتين لحمتنا الاجتماعية والبلوغ الآمن لمسعى الصمود في وجه الأزمات والتقلبات التي بعثت أوراق المشهد العالمي خلال السنوات الأخيرة من جهة أخرى، على غرار تعافي بلادنا وبأقل الأضرار من تبعات جائحة كورونا بفضل السياسة الاستباقية الحكيمة لجلالته حفظه الله ونجاعة البرامج الهيكلية والمندمجة التي يتم تفعيلها تحت إشرافه المباشر في إطار الدينامية الإصلاحية الشاملة التي انخرطت فيها بلادنا.

وباستحضار التوجيهات الملكية السامية وما تستلزمه الأطر المرجعية الموجهة لعملانا واسترشادا بالمعاني العميقة لفلسفته الإصلاحية على مختلف الواجهات والمتعاضدة الأطراف والمتعددة المرامي، توفقنا، ولله الحمد، في تحقيق إنجازات تشريعية ورقابية وتقييمية وديبلوماسية مهمة، معززة برصيد مهم من التعاون المثمر مع المؤسسات الدستورية والمجتمع المدني، وتعميق الحضور الإشعاعي للمجلس، وترسيخ هويته الدستورية كمنصة مؤسساتية منفتحة على المجتمع وباعتباره امتدادا تمثيلا للجهات والمجالات الترابية، وكفضاء للنقاش العمومي والحوار المجتمعي التعددي بشأن القضايا الكبرى التي تستأثر بانشغالات الدولة والمجتمع.

النعيم ميارة
رئيس مجلس المستشارين



أولاً: التشريع والمراقبة وتقييم السياسات العمومية

لقد تميزت النصوص المصادق عليها خلال هذه السنة، بالنسبة لموضوعها، بأهميتها النوعية، لارتباط أهمها إما بورش تعميم الحماية الاجتماعية، وبالاستثمار والمنافسة، وبقطاع الطاقة خاصة إنتاج الكهرباء وضبط هذا القطاع، أو بتكريس ضمانات استقلال السلطة القضائية بتعزيز الإطار القانوني المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية وبالنظام الأساسي للقضاة، أو بالعلاقات المغربية الإفريقية وبالعلاقات المغرب مع عدد من الدول والمنظمات الدولية.

هذا، وتطلب كسب رهان الدولة الاجتماعية، وإنجاح تعميم الحماية الاجتماعية على المواطنين والمواطنين المغاربة، من الحكومة، والبرلمان بمجلسيه، الاستمرار في بذل الجهود وتعزيز التعاون لأجل استكمال الصرح القانوني الضروري لتزليل التوجيهات الملكية السامية على هذا المستوى.

وانطلاقاً من المقاربة البناءة لمجلسنا في معالجة القضايا الاجتماعية على وجه الخصوص، أسهم مجلس المستشارين، بمختلف مكوناته، في مناقشة وتجويد ثم المصادقة على مشروع القانون-الإطار المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية، والذي يعتبر قانوناً أساسياً للنهوض بالقطاع الصحي في المغرب، وتطويره، والرفع من أدائه، ويمهد لإصلاح عميق للمنظومة الصحية الوطنية، باعتبارها ضرورة ملحة وأولية تحظى بالإجماع، ضمن أولويات السياسة العامة للدولة، الرامية إلى تهمين الرأسمال البشري في مجال الصحة، والاعتناء بصحة المواطنين والمواطنات كشرط أساسي وجوهري لنجاح النموذج التنموي الجديد للمملكة.

أما على صعيد مراقبة عمل الحكومة وتقييم السياسات العمومية، فقد سعى المجلس إلى المحافظة على نسق العمل المتميز الذي طبع السنة التشريعية الأولى من الولاية الحالية للمجلس، الذي اتسم بتكامل أدواته الرقابية والتقييمية.

وبغرض التواصل مع جميع الفئات المجتمعية، تفعيلًا لأحكام القانون التنظيمي المتعلق باللغة الأمازيغية، عرفت هذه السنة انطلاق الترجمة الفورية لأشغال جلسات الأسئلة الشفهية للمجلس من وإلى اللغة الأمازيغية، وذلك كثمرة لمجهود تنسيقي وثيق مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ومع الوزارة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة تحت إشراف السيد رئيس الحكومة.

وارتباطاً بتقييم السياسات العمومية، عمد المجلس إلى تحديد السياسة العمومية الخاضعة للتقييم خلال هذه السنة، باعتماد مقاربة تشاركية واسعة مع مختلف مكونات المجلس، والتي أسفرت عن اختيار محور يلائم خصوصيات تركيبة المجلس وتطلعات أعضائه، يتمثل في موضوع «التعليم والتكوين

ورهانات الإصلاح»، كمحور للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية برسم السنة التشريعية -2022-2023، ولهذا الغرض تم تشكيل مجموعة عمل موضوعاتية متخصصة، أسند لها التحضير لهذه الجلسة السنوية، توجت عملها بإعداد تقرير مفصل تضمن تشخيصا دقيقا للواقع، مقدّما مجموعة من الاقتراحات والتوصيات ذات الصلة.

كما ناقش المجلس في نفس السياق، تقريرا موضوعاتيا آخر أعدته مجموعة العمل الموضوعاتية المؤقتة حول قضايا الإعاقة والبرامج الموجهة إليها، والذي تضمن معالجة شاملة للملف، والتحديات التي تواجهها هذه الفئة من المجتمع.

وفيما يخص العلاقة مع المؤسسات الدستورية، فقد واصل المجلس تثمين جسور التعاون البناء مع النسيج المؤسساتي الوطني من خلال التوصل واستثمار الآراء والدراسات الصادرة عن عدد منها. وتم، بذات الدرجة من الحرص على تقوية التعاون وتبادل المعارف، تعميم جميع التقارير، بما فيها الموضوعاتية التي وردت منها على مكونات المجلس، فضلا عن المشاركة في اللقاءات التواصلية التي نظمتها خلال هذه السنة.

1. على المستوى التشريعي

فبخصوص العمل التشريعي، تميزت المداولات بشأن مشاريع النصوص المعروضة خلال الدورة الأولى من هذه السنة بمرورها في أجواء من التعاون والنقاش البناء مع الحكومة، تجلت بالأساس في الموافقة بالإجماع على الأغلبية الكبرى من النصوص المصادق عليها والتي تناولت مواضيع هامة، تسعى إلى تنظيم مجالات حيوية.

وصادق مجلس المستشارين خلال الدورة سالفة الذكر على (42) نصا تشريعيًا، تضمنت أربعة (04) مشاريع قوانين تنظيمية، ومشروع قانوني إطار (02)، و 19 مشروع قانون عادي، ومشروع قانون يتعلق بالمصادقة على مرسوم بقانون، وأربعة عشر (14) مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاقيات دولية، ثنائية ومتعددة الأطراف، ومقترحي قانونين (02).

وبلغت نسبة النصوص التي وافق عليها المجلس بالإجماع ما يفوق 88 بالمائة، تسعة (09) منها تم تعديلها قبل المصادقة عليها، وذلك بعد تقديم مكونات المجلس لـ 930 تعديلا (الثلاثين منها قدامًا حول مشروع قانون المالية ومشاريع القوانين المتعلقة بالمنظومة الصحية)، تم قبول ما يقارب 20 في المائة منها أخذًا بعين الاعتبار التعديلات المسحوبة بعد النقاش الرصين لمكونات المجلس مع أعضاء الحكومة، علما بأن 14 مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على اتفاقيات دولية، والتي لا تقبل التعديل.

ومما يبرز المساهمة الإيجابية للمجلس في بناء صرح الدولة الاجتماعية، واستكمال الورش الملكي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، أن ثلاثة من مشاريع القوانين الاجتماعية المحالة بالأولوية على المجلس، عرفت تعديلات هامة على مستوى مجلس المستشارين، قبل المصادقة عليها.

وهكذا، صادق مجلس المستشارين أيضا، على القانون رقم 27.22 المتعلق بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، وعلى القانون رقم 60.22 يتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص القادرين على تحمل واجبات الاشتراك الذين لا يزالون أي نشاط مأجور أو غير مأجور، وعلى مشروع القانون رقم 08.22 يتعلق بإحداث المجموعات الصحية الترايبية، ثم مشروع القانون رقم 09.22 يتعلق بالضمانات الأساسية الممنوحة للموارد البشرية بالوظيفة الصحية.

وأولى مجلس المستشارين أهمية كبرى لدراسة القانون-الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار، والذي يُرَاهن عليه لأجل توطيد أسس استثمار وطني ناجع وأكثر دينامية، وفتح آفاق جديدة لبلادنا في عالم ما بعد كوفيد-19، الذي يعرف توجهها عالميا للدول والحكومات نحو تكييف خياراتها الاستثمارية مع طبيعة التحديات الجديدة، علاوة على نصوص أساسية أخرى تمت المصادقة عليها وتصب في نفس الاتجاه، كمشروع القانون المتعلق بالمناطق الصناعية، ومشروع القانون المتعلق بمجلس المنافسة ومشروع القانون المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة، اللذان يندرجان في إطار تصور ملكي سامي لتطوير الشفافية في مجال الأعمال، وتثبيت أسس المنافسة المشروعة في بلادنا.

ومن النصوص الأساسية الأخرى، ذات الأهمية الكبرى التي صادق عليها المجلس، نشير على وجه خاص إلى قانون المالية للسنة المالية 2023، الذي تضمن مقتضيات إصلاحية هامة، يرمي جانب هام منها إلى تحقيق العدالة الجبائية ببلادنا، عبر سنّ مقتضيات تتعلق بإصلاح نظام الضريبة على الدخل، والضريبة على الشركات. إلى جانب ذلك، تضمن قانون المالية للسنة المذكورة مقتضيات اجتماعية هامة، أبرزها إصلاح نظام الدعم الموجه للأسر المغربية لاقتناء السكن الكريم، وهو إصلاح هام، يرمي إلى ترشيد الدعم الموجه للمغاربة من أجل اقتناء سكن يليق بهم.

هذا إضافة إلى مصادقة المجلس على مشاريع قوانين تنظيمية ذات أهمية كبرى، تتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون، وكذا بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة.

وفي إطار توطيد علاقات التعاون والشراكة التي تجمع المغرب بعدد من الدول الشقيقة والصديقة، وتعزيز مكانته على الصعيدين القاري والدولي، صادق المجلس خلال الدورة الأولى من هذه السنة على أربعة عشر (14) مشروع قانون تتعلق باتفاقيات دولية متعددة الأطراف، واتفاقيات ثنائية مع دول تجمعها علاقة شراكة هامة ومتعددة الأبعاد مع المملكة المغربية، خاصة منها الدول الإفريقية، إلى جانب اتفاقيات تهم قضايا إقليمية، إفريقية بشكل خاص، وتترجم انخراط المملكة المغربية الجاد في القضايا الأساسية للقارة الإفريقية، لاسيما قضايا الشباب، والتعليم، وتبادل الخبرات.

علاوة على ذلك، وفي إطار وفاء المملكة المغربية بالتزاماتها الدولية المتعلقة بمكافحة الأسلحة غير المشروعة دوليا، ولاسيما الأسلحة الكيميائية، فقد صادق المجلس بالإجماع على القانون المتعلق بحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدميرها.

وفي الإجمال، عقدت اللجان الدائمة خلال دورة أكتوبر 2022 ما مجموعه 70 اجتماعا بمدة زمنية قاربت 236 ساعة عمل، منها 39 اجتماعا خصص للدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية، بمدة زمنية استغرقت 145 ساعة.

وتجدر الإشارة إلى تواصل عمل اللجان الدائمة خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين، حيث صادقت لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، بعد نقاش عميق ودقيق مع الوزارة المختصة، على مشروع قانون يتعلق بإحداث الشركات الجهوية متعددة الخدمات، بعد إدخال مجموعة من التعديلات عليه.

ومن جهتها، وفي إطار أحكام الفصل 81 من الدستور، وافقت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين على مشروع مرسوم بقانون رقم 2.23.102 يتعلق بحل وكالة حساب تحدي الألفية - المغرب وتصفيته.

وتتميز عمل المجلس في مجال التشريع خلال الدورة الثانية من هذه السنة، بارتباطه وتكامله مع الحصيلة التشريعية للدورات السابقة، ذلك أن مجلس المستشارين، صادق خلال هذه الدورة، على 23 مشروع قانون يرتبط عدد منها بالأوراش الاجتماعية الأساسية، استكمالاً للإطار القانوني للسياسة الاجتماعية الجديدة لبلادنا، القائمة على مبدأ تعميم التغطية الاجتماعية للمواطنين والمواطنات المغاربة، مع ما تطلبه ذلك من تطوير للعرض الصحي وللمنظومة الصحية الوطنية ولمواردها البشرية.

ونذكر على وجه الخصوص المصادقة على مشروع قانون رقم 10.22 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، ومشروع قانون رقم 11.22 يتعلق بإحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته، ومشروع قانون رقم 23.23 تحدث بموجبه مؤسسة محمد السادس للعلوم والصحة، والمناقشة المعمقة لمشروع قانون رقم 98.18 يتعلق بالهيئة الوطنية للصيادلة، إلى جانب مصادقة المجلس على مشروع القانون رقم 08.22 بإحداث المجموعات الصحية الترابية، ومشروع القانون رقم 09.22 يتعلق بالوظيفة الصحية، في إطار قراءة ثانية.

أما فيما يخص الأوراش الاقتصادية الكبرى لبلادنا، والتي شكلت محور اهتمام أساسي للعمل التشريعي للمجلس خلال هذه الدورة، فقد صادق المجلس على عدد من النصوص ذات الأهمية الاستراتيجية، شملت:

- مشروع قانون رقم 83.21 يتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات؛
 - مشروع القانون رقم 40.22 يتعلق بتحديد عدد المتصرفين المستقلين وشروط ومسطرة تعيينهم في الأجهزة التداولية للمقاولات العمومية؛
 - مشروع قانون رقم 58.22 بتغيير وتتميم القانون رقم 41.05 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال؛
 - مشروع قانون التصفية رقم 11.23 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2021.
- وينضاف إلى ذلك، المصادقة على مشاريع قوانين هامة تتعلق بالعدل والحريات، شملت مشروع القانون رقم 44.22 يقضي بتتميم وتغيير القانون رقم 45.00 المتعلق بالخبراء القضائيين، ومشروع قانون رقم 37.22 يتعلق بالمعهد العالي للقضاء، ومشروع القانون رقم 15.23 بإحداث لجنة مؤقتة لتسيير شؤون قطاع الصحافة والنشر.
- أما على مستوى التعاون الدولي، فقد صادق المجلس خلال الدورة الثانية على ثمانية مشاريع قوانين ترمي إلى الموافقة على اتفاقيات دولية تهتم التعاون الثنائي، والإقليمي العربي، والتعاون الإفريقي والدولي، وهمت مجالات حيوية أخرى على غرار الطيران المدني والطاقة والاستثمار والحماية الاجتماعية، تندرج في إطار عمل المملكة الدؤوب للوفاء بالتزاماتها الدولية، وتوسيع شراكاتها وتنويع مجالات التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الإقليمية والدولية، خاصة بالقارة الإفريقية.
- وقد تطلب ذلك تقديم 257 تعديلا بغاية تجويد أحكامها، وذلك على 8 مشاريع قوانين من أصل 23 الموافق عليها، مع العلم بأن 10 منها لا تقبل التعديل، مع الإشارة إلى أن المجلس خصص سبع جلسات عامة تشريعية للتصويت على النصوص سائلة الذكر، وذلك من أصل 29 جلسة عامة عقدها المجلس خلال دورة أبريل 2023، بمدة زمنية قاربت 65 ساعة عمل لمجموع الجلسات العامة.

2. على المستوى الرقابي

على مستوى مراقبة العمل الحكومي، عقد المجلس خلال الدورة الأولى من السنة التشريعية 2022 - 2023، خمس عشرة (15) جلسة للأسئلة الشفهية الأسبوعية من أصل 35 جلسة عامة عقدها المجلس خلال الدورة استغرقت حوالي 60 ساعة عمل، برمج فيها 321 سؤالاً، منها 107 سؤالاً آنياً، و214 سؤالاً عادياً، متعلقة بقضايا آنية وطارئة تهم الرأي العام الوطني،

وبالنسبة للتوزيع المجالي القطاعي للأسئلة الشفهية التي تقدم بها السيدات والسادة أعضاء المجلس خلال الدورة المذكورة والبالغة 1060 سؤالاً، فقد ركزت على القطاع الاجتماعي بنسبة تعادل حوالي (32%) من مجموع الأسئلة المطروحة، فالقطاع الاقتصادي بنفس النسبة (32%)، فقطاع الشؤون الداخلية والبنيات الأساسية بنسبة (20%)، ثم المجال الحقوقي والإداري والديني بنسبة (13%)، وأخيراً قطاع الشؤون الخارجية بنسبة (3%).

بينما أجابت الحكومة على 378 سؤالاً كتابياً، مقابل التوصل بما مجموعه 2317 سؤالاً كتابياً خلال نفس الفترة.

وفيما يخص برمجة القطاعات الحكومية التي تخضع للمساءلة خلال الجلسات الأسبوعية، تواصل، بتنسيق بين مكتب مجلس المستشارين والحكومة، تحديد ثلاثة قطاعات حكومية خلال كل جلسة لتكون موضوع مساءلة من طرف الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين، مما ساهم في تمكين السيدات والسادة المستشارين من مراقبة أغلب القطاعات الحكومية خلال الجلسات الخمس عشرة التي عقدها المجلس خلال هذه الدورة.

وهكذا تم خلال هذه الجلسات مساءلة 20 قطاعاً حكومياً حول مواضيع آنية استعجالية يغلب عليها الطابع الاجتماعي والاقتصادي والترابي في ظل ظرفية عالمية صعبة كان لها تأثير كبير على عدد من القطاعات، مما استوجب تضافر الجهود لمعالجتها حفاظاً على القدرة الشرائية للمواطنين من جهة، وحماية الاقتصاد الوطني من التقلبات المرتبطة بها.

فعلى المستوى الاجتماعي، ارتبطت أبرز المواضيع التي ركزت عليها الأسئلة الشفهية، بالتغطية الصحية للمواطنين والمواطنات، خاصة في المناطق النائية وفي العالم القروي والمناطق الجبلية، وولوج هذه الفئة من المواطنين إلى الرعاية الصحية، وإصلاح نظام التقاعد، وكذا تطبيق قوانين الشغل بالمقاولات، واحترام حقوق الأجراء، وتنفيذ القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص

كما عقد المجلس خلال دورة أكتوبر 2022 جلستين شهريتين خاصتين بتقديم أجوبة السيد رئيس الحكومة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة طبقا لمقتضيات الفصل 100 من الدستور، وتم تخصيصهما لموضوعين جوهريين وأساسيين، ركز فيهما المجلس على الرهانات الاجتماعية لبلادنا، ويتعلق الأمر بـ:

- «الحوار الاجتماعي، تكريس مفهوم العدالة الاجتماعية وآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية»؛
- « تفعيل ورش التغطية الصحية والاجتماعية بالمغرب لترسيخ أسس الدولة الاجتماعية».

وإن الحديث عن الأسئلة كآلية رقابية، يدعو إلى التنويه بثبات أعضاء المجلس على الطرح المنتظم لقضايا المواطنين، بحيث تواصل خلال الفترة الفاصلة بين دورتي أكتوبر 2022 وأبريل 2023، وبنفس الوتيرة المعهودة، إيداع الأسئلة الكتابية منها والشفهية، دون أن نغفل الجهود الكبيرة الذي تبذله وزارة العلاقات مع البرلمان في عملها التنسيق بخصوص الأجوبة عن الأسئلة الكتابية، والتي بلغت خلال الفترة الفاصلة بين دورة أكتوبر 2022 ودورة أبريل 2023 فقط، ما مجموعه 1144 جوابا كتابيا توصل بها المجلس، علما بأن عدد الأسئلة الكتابية المقدمة خلال نفس الفترة بلغ 111 سؤالا مقابل 322 سؤالا شفهيًا، لتبلغ بذلك نسبة الإجابة عن الأسئلة الكتابية خلال دورة أكتوبر 2022 والفترة الفاصلة 63% (1522 جوابا من أصل 2418 سؤالا كتابيا مطروحا).

وتميزت بداية الدورة الثانية من هذه السنة التشريعية بإعطاء الانطلاقة الفعلية للنظام الإلكتروني الجديد لتدبير الأسئلة والأجوبة بين الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين من جهة، والوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان من جهة ثانية، والذي عرف مجموعة من الإضافات والتطويرات من شأنها تجويد تدبير الزمن البرلماني عبر اعتماد آلية التوقيع الإلكتروني، والحفاظ على الذاكرة البرلمانية، إضافة إلى تمكين المتصفح من مجموعة من المعطيات والإحصائيات الآنية من أجل متابعة أكثر فعالية وعقلانية لمراقبة النشاط الحكومي.

وقد تم خلال الجلسات الثلاث عشرة (13) التي عقدها مجلس المستشارين مساءلة 21 قطاعا حكوميا حول مواضيع آنية استعجالية همت مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطن والمقاول المغربية في ظل سنة مليئة بالإكراهات المناخية والاقتصادية، التي كانت لها انعكاساتها على المستوى المعيشي بفعل التضخم وارتفاع الأسعار، مما استلزم مواكبة حثيثة من طرف الفاعلين، برلمانا وحكومة كل من موقعه، لإيجاد الحلول المناسبة لاجتياز هذه الظرفية، لاسيما في ظل تسجيل مؤشرات إيجابية على صعيد القطاع السياحي والصناعي وبداية تعافى المالية العمومية.

- وبخصوص عمل اللجان الدائمة، فقد عقدت خلال هذه الدورة ما مجموعه سبع وعشرون (27) اجتماعا بمدة زمنية ناهزت 60 ساعة، ناقشت خلالها عددا من القضايا المعروضة على أنظارها، سواء في إطار العمل التشريعي أو ممارسة أدوارها الرقابية بشأن قضايا راهنة، وذلك فضلا عن عقد لقاءات أخرى ذات طبيعة خاصة، ومن أهم هذه اللقاءات نذكر:
- اجتماعي لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لمناقشة ورش تعميم التغطية الصحية الاجبارية بحضور المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
 - إخبار الحكومة للجنة المالية مسبقا بفتح اعتمادات إضافية بمرسوم لفائدة الميزانية العامة للدولة؛
 - الاجتماع المشترك للجنتي المالية بمجلسي النواب والمستشارين قصد تقديم عرض وزارة الاقتصاد والمالية حول تنفيذ قانون المالية للسنة الجارية إلى حدود 30 يونيو من سنة 2023، والإطار العام لإعداد مشروع قانون المالية للسنة المالية المقبلة 2024؛
 - الزيارة الميدانية للجنة القطاعات الإنتاجية يوم الأربعاء 14 يونيو 2023 إلى المنطقة الصناعية الحرة طنجة المتوسط، ومصنع السيارات «رونو»؛
 - اجتماع لجنة القطاعات الإنتاجية لدراسة وضعية القطاع الفلاحي ومعاونة الفلاحين إثر توالي سنوات الجفاف.
 - إحالة التقرير السنوي حول أنشطة الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية برسم الموسم القرائي 2022 - 2021، إلى لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية لمناقشته طبقا للقانون المنظم للوكالة المذكورة.

النهائي والذي كان موضوع تقييم ومناقشة في الجلسة السنوية التي انعقدت يوم الثلاثاء 18 يوليوز 2023، بحضور الحكومة ممثلة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

وفي سياق متصل، عقد المجلس جلسة أخرى لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة حول «البرامج المندمجة الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة»، طبقاً للمادة 148 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وذلك بحضور الحكومة ممثلة بوزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات، والتضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، وبمشاركة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار.

4 . العلاقات مع المؤسسات الدستورية

وبشأن العلاقة مع المؤسسات الدستورية، فقد واصل المجلس تثمين جسور التعاون البناء مع النسيج المؤسساتي الوطني من خلال التوصل واستثمار الآراء والدراسات الصادرة عن عدد منها. وفي هذا الشأن توصل المكتب، طبقاً لأحكام القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، بتقرير رئيس النيابة العامة حول تنفيذ السياسة الجنائية برسم سنة 2021.

وفيما يخص علاقة المجلس المتميزة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، كرّس المجلس منهجية متقدمة للتعاون فيما بينهما، عبر الإخبار الدوري لمكتب مجلس المستشارين بجدول أعمال المجلس المذكور في دوراته العادية والاستثنائية، وبالمقابل فإن المكتب يحرص على انتداب أعضاء عنه يمثلونه بصفتهم ملاحظين لحضور أشغال هذه الدورات.

أما بالنسبة للعلاقة مع المحكمة الدستورية، فقد تلقى المجلس عدداً من قرارات هذه المحكمة، في شأن البت في منازعات انتخاب أعضاء بالمجلس، وذلك إلى جانب فتح الباب أمام جميع مكونات المجلس لإبداء الرأي في القوانين التنظيمية التي عرضت على أنظار هذه المحكمة للبت في مدى مطابقتها لدستور المملكة.

ويشكل انتخاب المجلس، لعضو بالمحكمة الدستورية في إطار تجديد الثلث الثاني لأعضائها، وفق الأحكام المنصوص عليها في الفصل 130 من الدستور والقانون التنظيمي للمحكمة الدستورية، لحظة مهمة في هذه العلاقة خلال الدورة الأولى من السنة التشريعية 2022 - 2023.

أما العلاقة مع مجلس النواب، فقد طبعها استمرار التنسيق حول القضايا المشتركة، سواء في إطار اللجنة المختلطة المختصة، أو في إطار التواصل المنتظم بين رئيسي المجلسين، والذي مكن من تيسير أداء المجلسين في مجالات متعددة وبصفة خاصة الجلسات المشتركة، وكان من أبرزها تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2023، والجلسة المشتركة ليوم الإثنين 23 يناير 2023 للرد على مواقف البرلمان الأوروبي تجاه بلادنا، علماً بأن هذا التنسيق يظل متواصلاً حول قضايا حيوية تهم أعضاء المجلسين، ولتوحيد الرؤى حول قضايا أساسية من ضمنها توقيع محضر مشترك بشأن المواضيع المشتركة في النظام الداخلي لمجلس النواب.

وينضاف إلى ذلك الإخبار المتبادل بين المجلسين بخصوص مقترحات القوانين المودعة بكل منهما، وهو ما يساهم في تحقيق الحكامة المنشودة للمبادرة التشريعية لأعضاء المجلسين معا، لا سيما الحد من تكرار تناول نفس المواضيع.

وفي إطار تكريس علاقات التعاون مع هذه المؤسسات وباقي الهيئات الوطنية في شتى المجالات، سواء على مستوى الأنشطة والمنتديات التي ينظمها المجلس أو باقي أجهزته، فقد عقدت لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج، لقاء تواسليا قدم خلاله السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الرأي الذي اعتمده حول «تمتين الرابط الجيلي مع مغاربة العالم- الفرص والتحديات».

وواصل المجلس أيضا، خلال الدورة الثانية من هذه السنة، تعزيز التنسيق مع مجلس النواب بخصوص مختلف القضايا المشتركة، لاسيما مناقشة تقارير المؤسسات الدستورية، بحيث عقد المجلسان يوم الثلاثاء 02 ماي 2023، جلسة لتقديم عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أنشطة المحاكم المالية برسم سنة 2021، كما تم عقد جلسة عامة بمجلس المستشارين، باتفاق مع مجلس النواب بشأن التوزيع الموضوعاتي للمحاور، لمناقشة العرض المذكور في الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 21 يونيو 2023، وذلك بمشاركة عشرة (10) قطاعات حكومية.

وفي ذات المنحى، تم خلال هذه الدورة تعميم جميع التقارير بما فيها الموضوعاتية التي وردت على المجلس من المؤسسات الدستورية، والحرص على المشاركة في اللقاءات التواصلية التي تنظمها لتقديم مشاريع الدراسات والآراء الصادرة عنها. فضلا عن ذلك، تجدر الإشارة إلى أن المجلس توصل بعدد من التقارير من قبل مجموعة من المؤسسات الدستورية، شملت التقرير السنوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول حالة حقوق الإنسان في المغرب لسنة 2022، والتقرير السنوي لوسيط المملكة برسم سنة 2021، والتقرير السنوي لمجلس المنافسة برسم سنة 2022.

هذا وإن مكتب المجلس بصدد التنسيق مع مجلس النواب من أجل اعتماد مقاربة موحدة حول كيفية التعاطي مع هذه التقارير طبقا للأحكام الدستورية واجتهادات القضاء الدستوري ذات الصلة.



ثانياً: الدبلوماسية البرلمانية

تميزت هذه السنة، في ارتباط بالدينامية الدبلوماسية البرلمانية وبمساهمة كافة مكونات المجلس، بمواصلة تعزيز الانخراط في الاتحادات والجمعيات البرلمانية الجهوية والقارية والدولية وفي الإطار الثنائي، من أجل الدفاع، ضمن منظومة الدبلوماسية الوطنية، عن القضايا الاستراتيجية والحيوية للمملكة المغربية، وعلى رأسها القضية الوطنية.

ولعل ما يجدر التنويه إليه هو حرص المجلس الشديد على استدامة حضوره ونجاعة وفعالية مساهماته على صعيد التعاون الدولي، وترسيخ نمطه في تدبير الدبلوماسية البرلمانية على مختلف الواجهات بما يعزز الحوار والتبادل، قناعة منه بأهمية الدور الطلائعي الذي تلعبه اليوم التكتلات الإقليمية والجهوية في عالم متنامي التحولات والتغيرات، وكتوجه مبدئي ينسجم تمام الانسجام مع الخيار الاستراتيجي لبلادنا تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بتعزيز التعاون والتضامن على الصعيد العالمي ولا سيما التعاون جنوب-جنوب.

ومن نافلة القول، الإشارة إلى حدث هام ومكسب ذي قيمة معتبرة عرفته الفترة الفاصلة بين دورتي هذه السنة، ويتعلق الأمر بالقرار الأخير لمجموعة العمل المالي (GAFI)، بإجماع أعضائها، والقاضي بخروج المملكة المغربية من مسلسل المتابعة المعززة، أو ما يعرف بـ «اللائحة الرمادية»، وذلك بعد تقييم مسار ملائمة المنظومة الوطنية مع المعايير الدولية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، منذ اعتماد خطة العمل الخاصة بالمملكة المغربية من طرف هذه المجموعة في فبراير 2021.

وإن من شأن هذا القرار، الجدير الاعتزاز به من موقعنا البرلماني بحكم المساهمة المقدره لمجلس المستشارين في الإصلاحات التي أفضت إليه، تعزيز مكانة المغرب وسمعته على المستوى الدولي فيما يتعلق بملاءمة الإطار التشريعي المرتبط بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز تعاون المغرب وموقعه التفاوضي مع المؤسسات المالية الدولية والمؤسسات متعددة الأطراف، فضلا عن ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي.

التعاون مع نظرائه مجالس الشورى والمجالس المماثلة في دول العالم الإسلامي، وتقوية العلاقات على مستوى المنظمات البرلمانية الإسلامية، استرشادا بالنهج السديد والتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، لترسيخ دور المملكة المغربية في دعم كل القضايا العادلة للأمة الإسلامية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية والقدس الشريف.

وتم التأكيد على أن هذه المشاركة تأتي كذلك بهدف دعم كل المبادرات الرامية إلى تحقيق مسعى تقوية اللحمة الإسلامية أمام تعاضم التحديات الراهنة المرتبطة بالتحويلات الإقليمية والدولية المتعددة الأبعاد، والأزمة غير المسبوقة في مجالات الأمن الغذائي والطاقي والصحي، بالإضافة لتحديات محاربة التطرف والإرهاب.

كما تم بالمناسبة تجديد التأكيد على أن المملكة المغربية، تضع القضية الفلسطينية والقدس الشريف في صدارة أولوياتها، بل وتعتبرها قضيتها الوطنية الأولى بعد قضية الوحدة الترابية، مستتيرة بالقيادة الرشيدة والتوجيهات الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في دعم ومناصرة القضية الفلسطينية، وذلك من منطلق دور جلالته حفظه الله بصفته رئيسا للجنة القدس، في مواصلة الدعوة إلى الحفاظ على الوضع الخاص لمدينة القدس الشريف، وعلى احترام حرية ممارسة الشعائر الدينية لأتباع الديانات السماوية الثلاث، وحماية الطابع الإسلامي للمدينة المقدسة وحرمة المسجد الأقصى المبارك أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين.

وتم التذكير أيضا بالدور الهام الذي تلعبه وكالة بيت مال القدس الشريف كآلية تنفيذية للجنة القدس التي تواصلت تحت إشراف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، إنجاز مشاريع وبرامج ملموسة، صحية وتعليمية وسكنية واجتماعية لفائدة الساكنة المقدسية، من أجل توفير سبل العيش الكريم لها، ودعم صمودها وتحسين أوضاعها الاجتماعية والمعيشية.

وخلال نفس الفترة شارك رئيس مجلس المستشارين، على رأس وفد من مجلسي البرلمان، في أشغال الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي، بمدينة المنامة، عاصمة مملكة البحرين، تحت عنوان «تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة: محاربة التعصب».

وقد أجرى بهذه المناسبة سلسلة من المباحثات واللقاءات الثنائية مع رؤساء وفود البرلمانات الوطنية والاتحادات الجهوية والإقليمية المشاركة، وعلى رأسهم رئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب بمملكة البحرين، ورئيس المجلس الوطني لدولة فلسطين، ورئيسة مجلس الشيوخ ونائبة رئيس جمهورية

وبمناسبة هذه الزيارة وقع رئيس المجلس بمعية رئيسة مجلس الشيوخ الإيسواتيني على مذكرة تفاهم، تدرج في إطار جهود المملكة المغربية لتعزيز العلاقات بين البلدين الصديقين، وتقوية التعاون البرلماني الثنائي.

وكانت هذه المشاركة أيضا فرصة لإجراء محادثات ولقاءات تسييقية مع رئيسات ورؤساء المجالس والوفود المشاركة في اجتماع الرابطة، بغاية حشد الدعم للمبادرة المقدمة للحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية، باعتباره الحل الوحيد والأوحد لهذا النزاع المفتعل، ويتعلق الأمر بكل من رئيسات ورؤساء مجالس الشيوخ بكل من مملكة إيسواتيني، وجمهورية كينيا، وجمهورية بوروندي، وجمهورية زيمبابوي، وجمهورية رواندا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية غينيا الاستوائية.

وعرفت هذه الفترة أيضا مشاركة رئيس مجلس المستشارين في أشغال الجلسة الافتتاحية للانعقاد الثاني من الدورة التشريعية السادسة للبرلمان الإفريقي بدعوة من رئيس البرلمان الإفريقي، التي انعقدت بمدينة ميدراندا، بجمهورية جنوب إفريقيا، وذلك تحت رئاسة فخامة رئيس جمهورية جزر القمر المتحدة، رئيس الاتحاد الإفريقي.

وقد ألقى السيد الرئيس بهذه المناسبة كلمة باسم برلمان المملكة المغربية قدم خلالها المبادرات الكبرى لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده تجاه الأشقاء بالقارة الإفريقية، ومفهوم «التنمية المشتركة» الذي يشكل مبدأ التعاون جنوب-جنوب للمملكة المغربية بقيادة جلالته حفظه الله.

كما عقد سلسلة من المباحثات الثنائية مع كل من رئيس جمهورية جزر القمر المتحدة، الرئيس الحالي للاتحاد الإفريقي، ونائبة وزيرة العلاقات الدولية والتعاون بجمهورية جنوب إفريقيا، وممثل برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، تم خلالها التنويه بأهمية المبادرات الإفريقية الكبرى لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده من قبيل (الأمن الغذائي والسيادة الصحية والأمن الطاقوي وتطوير منصات قارية للصناعة وتبادل الممارسات الفضلى مع الأشقاء الأفارقة والتكوين والتأطير...).

وبذات المناسبة أجرى مباحثات مع رئيس البرلمان الإفريقي، تم خلالها التعبير عن التطلع لأن تواكب بلادنا، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الأوراش المؤسساتية والإصلاحية التي يشهدها البرلمان الإفريقي، وعن اعتزاز كل الأسرة المؤسساتية القارية بالدور الريادي الذي يقوم به جلالته، من أجل استتباب السلم والأمن بالقارة الإفريقية والدفع بديناميات التنمية وتعزيز ازدهار وتقدم الشعوب الإفريقية.

وتميزت الدورة الثانية من هذه السنة بتدشين الفضاء الموسع لـ«مكتبة الملك محمد السادس» بمقر برلمان أمريكا اللاتينية والكرايب، بمناسبة زيارة العمل التي قام بها رئيس مجلس المستشارين إلى جمهورية بنما، تلبية لدعوة كريمة من رئيسة برلمان أمريكا اللاتينية والكرايب، السيدة سيلفيا ديل روساريو غياكوبو.

وقد شكل هذا الحدث، الذي حضرته السيدة الأولى بجمهورية بنما لحظة تاريخية تليق بتشريف جلالته لهذا الفضاء، من خلال التفضل بإطلاق اسم جنابه الشريف عليه، وهو ما عكسته كلمة السيد الرئيس وكلمة رئيسة برلمان أمريكا اللاتينية والكرايب، والتي جددت باسم كافة مكونات هذه الهيئة البرلمانية الإقليمية عن تقديرها الكبير وعظيم امتنانها لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده على تشريف هذا الفضاء.

ويضم هذا الفضاء، الذي يشكل مساحة للتعريف بالثقافة والتاريخ الحضاري للمملكة المغربية وفضاء لترسيخ الموروث الثقافي والإنساني المشترك القائم على القيم والقواسم المشتركة بين المملكة المغربية وبلدان أمريكا اللاتينية والكرايب، إلى جانب الصورة الرسمية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، خريطة كاملة تضم كافة أقاليم وجهات المملكة المغربية، إضافة إلى صور تبرز المعالم السياحية والتراثية والأوراش التنموية التي تعرفها الجهات الاثنتا عشرة للمملكة المغربية تحت القيادة الرشيدة لجلالته حفظه الله.

وتميز هذا الحفل بحضور نوعي، ضم العديد من أعضاء السلك الدبلوماسي المعتمد بجمهورية بنما، إلى جانب رئيسة مجلس الشيوخ بجمهورية زيمبابوي، رئيسة اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي، ونائبة رئيس البرلمان الإفريقي، ووفد برلماني عن برلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (سيدياو)، ورئيس برلمان أمريكا الوسطى، والرئيسة بالنيابة لبرلمان المكورسور، إضافة للعديد من البرلمانيين الممثلين لمختلف البرلمانات الوطنية والجهوية بمنطقة أمريكا اللاتينية والكرايب.

كما تضمنت هذه الزيارة، المشاركة في أشغال القمة الثالثة للمنتدى البرلماني لبلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكرايب (أفرولاك)، حيث كان هذا اللقاء مناسبة أبرز خلالها السيد الرئيس أن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، يعتبر رائداً في تعزيز العلاقات جنوب-جنوب، وهو ما تجسده المبادرات التنموية والتضامنية للمملكة المغربية بالقارة الإفريقية ومنطقة أمريكا اللاتينية، بتعليمات ورعاية سامية مباشرة من جلالته حفظه الله.

وعلى هامش الزيارة أجرى السيد الرئيس مباحثات مع وزيرة الشؤون الخارجية بجمهورية بنما، حيث كان هذا اللقاء مناسبة أكد فيها على أن المبادرة المغربية للحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية تحت السيادة الوطنية والترابية للمملكة المغربية، تشكل الحل الوحيد والأنسب لحل النزاع الإقليمي المفتعل حول الصحراء المغربية، حيث شدد على ضرورة رفع سوء تقدير وفهم بعض الدول لحقيقة هذا النزاع من أجل إقامة علاقات شراكة استراتيجية مع المملكة المغربية.

وتوجت هذه الزيارة بإلقاء كلمة باسم مجلس المستشارين بالمملكة المغربية أمام الجمعية العامة لبرلمان أمريكا اللاتينية والكارييب، والتي تم التأكيد خلالها على أن التعاون جنوب-جنوب يشكل بعدا محوريا في الرؤية التنموية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وعلى أن انضمام البرلمان المغربي لهذه الهيئة البرلمانية الإقليمية الهامة، جاء تجسيدا لقناعة المغرب الراسخة بأهمية الدور الطلائعي الذي تلعبه اليوم التكتلات الإقليمية والجهوية.

وفي هذا الصدد أكد السيد الرئيس أن هذا القرار ينسجم مع الخيار الاستراتيجي لبلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بتعزيز التعاون جنوب-جنوب، وهو ما جسده الزيارة التاريخية لجلالته حفظه الله للعديد من بلدان أمريكا اللاتينية سنة 2004.

ونهوذا بمسؤولياته كرئيس لبرلمان البحر الأبيض المتوسط، شارك رئيس مجلس المستشارين في أشغال الدورة الـ 49 لهيئة مكتبها، وكانت مناسبة، سعى خلالها لترسيخ دور المملكة المغربية، بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في تعزيز الحوار والتفاهم بين بلدان المتوسط، وتكريس قيم التضامن وتقوية العمل المشترك لتدبير التحديات الإقليمية المتزايدة، بما يخدم السلام والاستقرار والتعايش والتنمية والازدهار لشعوب المنطقة.

كما سعى إلى مواصلة تعزيز دور مجلس المستشارين بالمملكة المغربية في أعمال برلمان البحر الأبيض المتوسط والانخراط في مبادراته وبرنامجه لتحقيق التنمية والاستقرار في المنطقة.

وبمناسبة هذه المشاركة أجرى السيد الرئيس محادثات مع المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين بكل من جمهورية إيطاليا وجمهورية سان مارينو، همت تعزيز التعاون وتنسيق المواقف والرؤى على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف، خدمة للمصالح العليا لبلادنا وعلى رأسها قضية الوحدة الترابية للمملكة، وإبراز مواقف بلادنا تجاه القضايا الإقليمية والدولية.

ومن جهتها، شاركت الشعب الوطنية ووفود مجلس المستشارين خلال هذه السنة في أشغال كل من الدورة 78 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي والدورة 44 لمؤتمره، والحوار التفاعلي في إطار

اللجان والجلسة الخامسة من دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الثالث للبرلمان العربي، والمرحلة الثالثة من الدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والدورة الـ30 للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا، والدورة الـ48 للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية.

ويجدر التنويه، في سياق استعراض تواجد الفعلي وتعاطيه الفعال مع التكتلات البرلمانية الدولية، إلى أن مجلس المستشارين، سيواصل تعزيز مسار انخراطه في الاتحادات والجمعيات البرلمانية الجهوية والإقليمية والدولية بهدف الدفاع عن المصالح الحيوية للمملكة المغربية، وذلك من خلال المناصب التي يتولاها في الهيئات التقريرية لهذه المنظمات البرلمانية.

2. على مستوى العلاقات الثنائية

وعلى المستوى الثنائي، أجرى رئيس مجلس المستشارين خلال الدورة الأولى من هذه السنة لقاءات ثنائية مع شخصيات حكومية ودبلوماسية، ورؤساء برلمانات وطنية واتحادات برلمانية جهوية وقارية ودولية، وكان من أبرزها: زيارة رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية بوروندي للمملكة المغربية والتي أجرى خلالها مباحثات هامة مع مسؤولين حكوميين وبرلمانيين تناولت سبل تفعيل وتعزيز العلاقات البرلمانية المغربية البوروندية في إطار سعي البلدين إلى توطيد وتوسيع تعاونهما الثنائي خاصة في المجالات الاقتصادية والمؤسسية.

وخلال هذه الزيارة تم التأكيد على أن العلاقات القوية بين البلدين والشعبين الصديقين يجب أن تكون حافزا لمزيد من العمل بغية تقوية التعاون المؤسسي وتبادل التجارب والخبرات في كل المجالات ذات الاهتمام المشترك، وفي هذا الإطار أعرب رئيس مجلس المستشارين عن استعداد المجلس لوضع خبرته وتجربته في التعاطي مع القطاعات الحيوية رهن إشارة الأصدقاء في بوروندي، ولاسيما ما يتصل بالإدارة والطاقت المتجددة واللامركزية والجهوية الموسعة التي حققت فيها بلادنا خطوات مهمة.

وفي موضوع الوحدة الترابية للمملكة، جدد السيد الرئيس التأكيد على تقدير بلادنا للموقف الإيجابي لبوروندي تجاه قضية الصحراء المغربية ودعمها المستمر للمملكة لجهودها لإيجاد حل دائم لهذا النزاع المفتعل.

وفي هذا الإطار، قام رئيس مجلس الشيوخ البوروندي بزيارة لمدينة العيون أجرى خلالها لقاءات مع مسؤولين ومنتخبين محليين واطلع على مجموعة من الأوراش السوسيو - اقتصادية بالمدينة.

وقد عبر رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية بوروندي، عن إشادته بمستوى التطور والدينامية التنموية التي تشهدها الأقاليم الجنوبية للمملكة، لاسيما مدينة العيون، معبرا عن إعجابه بجودة البنيات التحتية والمشاريع التنموية المبتكرة في مختلف المجالات، لاسيما الصحة والتعليم والرياضة.

وفي هذا السياق أبرز السيد رئيس مجلس المستشارين واقع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجنوبية للمملكة والمنجزات التي تحققت في الجهة، في إطار النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، الذي أعطى انطلاقته صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، مشددا على أن هذه الجهود تشكل مصدر اعتزاز بالنسبة لسكان الصحراء المغربية.

كما استقبل السيد الرئيس خلال هذه الفترة، وفدا عن مجلس الشيوخ بجمهورية الأوروغواي برئاسة نائب رئيسة مجلس الشيوخ، كانت له مباحثات مع مسؤولين حكوميين وبرلمانيين جدد خلالها التعبير عن تقديره الكبير للمملكة المغربية، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وأشاد بالمكانة الاستراتيجية التي يتمتع بها المغرب في محيطه الإقليمي والقاري، مؤكدا على الرغبة في فتح صفحة جديدة في مسار بناء وتمتين أواصر الصداقة والتعاون مع المملكة المغربية.

وشكلت هذه اللقاءات فرصة لاستعراض الأوراش التنموية والإصلاحية التي باشرتها المملكة المغربية تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والتي جعلت من المغرب نموذجا متفردا في محيطه الإقليمي والجهوي، جديرا بالثقة لبناء نموذج للتعاون جنوب - جنوب بين المملكة المغربية وجمهورية الأوروغواي وبلدان أمريكا اللاتينية والكارييب.

وتم أيضا استقبال رئيس لجنة الخارجية بمجلس الشيوخ الشيلي، حيث تم التأكيد على ضرورة الارتقاء بالتعاون البرلماني إلى مستوى العلاقات السياسية الجيدة بين البلدين وتطوير الجانب الاقتصادي والتجاري الذي لا يزال دون طموحات البلدين والشعبين الصديقين.

وفي هذا الصدد جدد السيد الرئيس اقتراحه بإحداث منتدى اقتصادي برلماني بين المجلسين كآلية مؤسسية من شأنها الرقي بالعلاقات الاقتصادية بين البلدين خاصة وأن التركيبة النوعية لمجلس المستشارين، لا سميا المكون الاقتصادي، تساعد على تفعيل هذا المقترح.

وكانت هذه الزيارة مناسبة للتعبير عن تقدير المملكة المغربية الكبير للموقف الشيلي الثابت من قضية الصحراء المغربية ولتقديم ما تحقق من تنمية اقتصادية واجتماعية في الأقاليم الجنوبية.

كما استقبل مجلس المستشارين، في إطار زيارة عمل لبلادنا، رئيس برلمان السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (البرلاسور)، حيث كانت مناسبة لدراسة سبل تقوية العلاقات القائمة بين المملكة المغربية ودول السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية، وذكر السيد الرئيس في هذا السياق بالزيارة الملكية التاريخية التي قام بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده إلى بعض دول المنطقة سنة 2004 والتي كان لها الوقع الإيجابي على مسارات التعاون مع هذه البلدان.

وأكد كذلك على الرغبة الأكيدة لمجلس المستشارين، انطلاقا من مكوناته الاقتصادية والمهنية والاجتماعية والترابية، في مواكبة التعاون الحكومي مع بلدان هذا التجمع الاقتصادي الهام.

وخلال لقاءاته مع المسؤولين ببلادنا عبر رئيس برلمان السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية عن تقديره لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده لدوره الريادي في تعزيز الحوار والتفاهم والتقارب مع دول أمريكا الجنوبية.

وقد توجت الزيارة بتوقيع البرلمان المغربي وبرلمان السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية على مذكرة تفاهم تروم تعزيز قنوات التواصل والتعاون البرلماني من خلال تبادل الزيارات والخبرات والمعلومات والوثائق بين الطرفين. ويأتي هذا التوقيع في إطار التزامنا بالحوار والسعي المشترك لتعزيز علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين المؤسستين التشريعتين، وتقوية التضامن بين الشعوب، واستثمار الفرص المتاحة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. وتم الاتفاق بهذه المناسبة على إحداث منتدى برلماني اقتصادي سنوي بين برلمان المملكة المغربية وبرلمان المكسيك.

كما أجرى السيد الرئيس خلال هذه الفترة أيضا لقاءات ثنائية مع كل من رئيس مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية، ورئيس المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة، ورئيس البرلمان الإفريقي، ورئيس البرلمان العربي، ورئيسة الاتحاد البرلماني الإفريقي، ورئيسة مجلس الشيوخ بجمهورية زيمبابوي، ورئيس برلمان البحر الأبيض المتوسط، ورئيس المنتدى البرلماني العالمي لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ورئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الإستونية المغربية، ورئيس مجلس النواب بالجمهورية اليمنية، ورئيسة الجمعية الوطنية بجمهورية مالاوي، ووفد عن مجلس الشيوخ الفرنسي، ورئيسة مجموعة الصداقة البرلمانية الكورية المغربية، ونائب رئيس فريق تجديد أوروبا بالبرلمان الأوروبي.

وشهدت هذه السنة استقبال رئيس مجلس المستشارين لوفد من الشخصيات الفلسطينية تمثل مختلف المرجعيات الدينية الإسلامية والمسيحية والأساتذة والفنانين ورجال الأعمال والشباب بمناسبة زيارتهم لبلادنا للمشاركة في فعاليات اليوبيل الفضي لوكالة بيت مال القدس الشريف، فضلا عن وزير خارجية جمهورية غواتيمالا، والمقرر بشأن المغرب عن مجموعة الحزب الشعبي الأوروبي بالبرلمان الأوروبي، ونائب رئيس جمهورية السلفادور.

وبدعوة كريمة من رئيس مجلس الشيوخ البولندي، قام رئيس مجلس المستشارين، بزيارة عمل لجمهورية بولندا على رأس وفد من المجلس، كما قام بزيارة عمل لجمهورية مصر العربية الشقيقة بدعوة كريمة من رئيس مجلس الشيوخ المصري، شكلت مناسبة لترسيخ مسار العلاقات المتميزة التي

تجمع بين المملكة المغربية وجمهورية مصر العربية برعاية صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي.

واستقبل مجلس المستشارين، في إطار زيارة عمل للمملكة هي الأولى من نوعها، رئيس مجلس الشيوخ الكندي على رأس وفد برلماني هام، كانت مناسبة سانحة لإجراء مباحثات مثمرة مع المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين ببلادنا، تناولت جودة العلاقات الثنائية المغربية الكندية وسبل النهوض بها في مختلف الميادين، والمجالات ذات الاهتمام المشترك.

كما تم استقبال رئيسة مجلس الشيوخ بمملكة إيسواتيني وتم الاتفاق معها على ضرورة تطوير التعاون البرلماني وتبادل الخبرات بين المؤسسات التشريعتين، انسجاما مع مستوى العلاقات الجيدة التي تجمع بين البلدين.

وعلى مستوى أمريكا اللاتينية استقبل مجلس المستشارين رئيس وأعضاء مجموعة الصداقة الأوروغويانية المغربية برئاسة نائب رئيسة مجلس الشيوخ الأوروغوياني، تم خلالها استعراض أهم الخطوات التي ميزت مسار العلاقات البرلمانية بين البلدين، والتأكيد على أهمية تبادل الزيارات البرلمانية.

وفي نفس السياق، أجرى السيد الرئيس خلال هذه الفترة لقاءات ثنائية مع شخصيات حكومية ودبلوماسية، ورؤساء برلمانات وطنية واتحادات برلمانية جهوية وقارية ودولية، حيث استقبل في إطار زيارة عمل للمملكة المغربية، وفدا عن مجلس الشيوخ بجمهورية الشيلي، برئاسة رئيس لجنة العلاقات الخارجية، وكانت مناسبة لتوطيد علاقات الصداقة المتميزة بين المغرب والشيلي، والتي تستند إلى روابط تاريخية وحضارية مشتركة، وللتأكيد على ضرورة تعزيز هذه العلاقات، خاصة في شقها البرلماني والاقتصادي، واستثمار فرص التعاون المتاحة في عدد من المجالات.

علاوة على ذلك، شهدت هذه الفترة استقبال وفد برلماني من مجلس اللوردات البريطاني الذي قام بزيارة لمدينة العيون، وقد شكل هذا الاستقبال مناسبة نوه خلالها السيد الرئيس بجودة وحيوية العلاقات الثنائية العريقة بين المملكة المغربية والمملكة المتحدة، والتي تتميز بالصداقة القوية وبتقاسم قيم الاحترام والتفاهم المتبادلين، مؤكدا أن العلاقات الثنائية بين البلدين عرفت في السنوات الأخيرة تطورا قويا ودينامية همت ميادين عديدة، ومعربا في نفس الوقت عن أمله في تعزيز وإثراء الشراكة القائمة بين البلدين خاصة بعد انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال تقوية التعاون

الاقتصادي والمضي به قدما في مجالات عديدة كالزراعة والصناعة والطاقة المتجددة، حيث يعد المغرب من البلدان الرائدة في هذا المجال.

وعلى نفس الصعيد، استقبل مجلس المستشارين رئيس برلمان أمريكا الوسطى وأعضاء المكتب التنفيذي، حيث تم التأكيد خلال هذا اللقاء المشترك على أن الأولوية التي منحها مجلس المستشارين لتعزيز العلاقات مع برلمانات أمريكا اللاتينية لم تكن مجرد اختيار ظرفي، بل قناعة راسخة مبنية على خيار استراتيجي للمملكة المغربية لتعزيز التعاون جنوب- جنوب، وهو الخيار الذي يراعاه ويقوده صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

كما تم استقبال رئيس برلمان السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (المركوسور)، رفقة أعضاء مكتب هذا التكتل البرلماني الإقليمي الوازن، حيث كان مناسبة لتبادل وجهات النظر حول السبل الكفيلة بأجراء مذكرة التفاهم الموقعة بمقر مجلس المستشارين خلال شهر نونبر 2022 بين البرلمان المغربي وبرلمان السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية من أجل تعزيز قنوات التواصل والتعاون البرلماني والمساهمة في تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية.

وقد شكلت زيارة وفد برلمان المركوسور فرصة للتطرق إلى سبل تمتين الروابط القائمة والممكنة بين الفضاءات الإفريقية والمتوسطية والأمريكية اللاتينية.

وفي ذات السياق، أجرى السيد الرئيس خلال هذه الفترة لقاءات ثنائية مع وفد عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لجمهورية النيجر، ونائبة رئيس الجمعية الوطنية بزامبيا، ورئيسة الجمعية الوطنية لجمهورية أنغولا، ووفد برلماني من جمهورية البيرو، برئاسة رئيس «مجموعة دعم وتأييد المبادرة المغربية للحكم الذاتي» داخل الكونغريس البيروفي، ووفد عن وكالة البحوث بمجلس الشورى الشعبي لجمهورية إندونيسيا، ووفد من منظمة اللجنة اليهودية الأمريكية، ورئيس اللجنة الدائمة للجمعية الشعبية الوطنية لجمهورية الصين الشعبية، والرئيس المدير التنفيذي ل «معهد اتفاقات أبراهام للسلام»، ورئيس الجمعية الوطنية لجمهورية جيبوتي.

وبمعية السيد راشد الطالب العلمي، رئيس مجلس النواب، وبمناسبة انعقاد أشغال المؤتمر البرلماني حول الحوار بين الأديان بمراكش، أجرى رئيس مجلس المستشارين مباحثات مع كل من رئيس الجمعية الوطنية بجمهورية الرأس الأخضر، ورئيس الجمعية الوطنية بجمهورية زيمبابوي، ورئيس

المجلس الوطني الاتحادي بدولة الإمارات العربية المتحدة، ورئيس مجلس النواب بمملكة البحرين، ورئيسة مجلس الشيوخ بمملكة إيسواتيني، ورئيس مجلس الشيوخ بجمهورية بوروندي، ورئيسة الجمعية الوطنية بجمهورية تنزانيا، ورئيس الجمعية الوطنية بجمهورية غامبيا، ورئيس الجمعية الوطنية بمملكة تايلاند، ورئيس مجلس النواب بجمهورية غينيا الاستوائية، ورئيس برلمان توفالو، ورئيس الاتحاد البرلماني الإفريقي، ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي، والأمين العام للاتحاد، ونائب رئيس الجمعية الوطنية لجمهورية أذربيجان، ورئيس لجنة التعاون البرلماني بمجلس النواب بجمهورية إندونيسيا، ورئيس وفد مجلس الشعب بالبوسنة والهرسك، ورئيس وفد الكنيست الإسرائيلي، ووزير الشؤون الإسلامية والأوقاف بجمهورية جيبوتي.

وقد توجت فعاليات هذا المنتدى بإصدار بيان ختامي ورفع مجموعة من الخلاصات والتوصيات التي همت تشجيع الحكومات على إنشاء مجتمع اقتصادي وطاقي بين المنطقتين، كفيل بالتخفيف من آثار الأزمة الحالية للطاقة، في إطار انتقال أخضر، ودعم النمو الاقتصادي والازدهار على المدى الطويل، حيث عبر المشاركون في هذا السياق دعمهم للمشروع الاستراتيجي لخط أنبوب الغاز بين جمهورية نيجيريا الفيدرالية والمملكة المغربية، الذي ولد بفضل الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، على اعتبار أنه يشكل مشروع ذي بعد أورو-متوسطي يروم تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي.

كما احتضن مجلس المستشارين اجتماع لجنة تعزيز مستوى الحياة والتبادل بين المجتمعات المدنية والثقافة التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط حول موضوع: «من أجل مستقبل أكثر اخضراراً للجميع».

وقد كان هذا اللقاء، الذي جسد الطموح المشترك كدول تنتمي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، لتعزيز سبل التعاون والتكامل الثقافى، من أجل جعل هذا القطاع أكثر استدامة وصداقة للبيئة، مناسبة، للتأكيد على مجهودات المملكة المغربية في الرفع من مساهمتها في مجالي الثقافة والبيئة، مساهمة تجسدت في التزام المملكة وانخراطها في مجموعة من المبادرات والبرامج التي تضع البعد الثقافى في صلب التنمية المستدامة، وكذا في الجهود التي تبذلها من أجل تعزيز مكانة الثقافة من خلال إدراجها كمحور رئيسي ضمن محاور النموذج التنموي الجديد، وفي البرامج الحكومية الجاري تنفيذها، بالإضافة إلى المكانة التي تحظى بها ضمن مقتضيات دستور المملكة.

وفي نفس منحى تعزيز التبادل والحوار البرلماني بصفتي المتوسط، احتضن مجلس المستشارين أشغال الجمعية العامة السابعة عشر لبرلمان البحر الأبيض المتوسط، تناولت مواضيع وقضايا ذات راهنية كبرى بالنسبة للمنطقة، وعلى رأسها الهجرة والأمن والإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر، والتطورات الجيوسياسية والأمنية في المنطقة، والأزمة المالية والاقتصادية، والذكاء الاصطناعي والنجاعة الطاقية والأمن المائي.

وقد عرفت هذه التظاهرة الهامة انتخاب رئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة رئيساً لهذه المنظمة البرلمانية الإقليمية للفترة 2023-2024، وهو ما شكل اعترافاً وتقديراً للدور الذي تقوم به

المملكة المغربية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في تعزيز القيم المشتركة والحوار والتفاهم بين بلدان المتوسط، بما يخدم السلام والاستقرار والتعايش والتنمية والازدهار لشعوب المنطقة.

وعرفت الدورة الثانية من هذه السنة، حدثا برلمانيا دوليا بالغ الأهمية وغير مسبوق تمثل في تنظيم البرلمان المغربي والاتحاد البرلماني الدولي، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، للمؤتمر البرلماني الدولي بشأن حوار الأديان حول موضوع: «الحوار بين الأديان: العمل مع من أجل مستقبلنا»، بمدينة مراكش، كأول مؤتمر من نوعه حول حوار الأديان، وبدعم من تحالف الحضارات بمنظمة الأمم المتحدة والرابطة المحمدية للعلماء.

وتميزت جلسته الافتتاحية، بالرسالة الملكية السامية إلى المشاركين في أشغاله، كوثيقة مرجعية وإرشادية، أكد فيها أمير المؤمنين صاحب الجلالة حفظه الله على أن «الحوار بين الأديان وتكريس التعايش الإيجابي فيما بينها، والتفاهم والتعاون حول أهداف إنسانية، سيكون رافعة أساسية لتجنيب البشرية شرور الفتن والأوجاع والمعاناة».

ولهذا الغرض أكد جلالتة على «أهمية إحداث آلية مختلطة، ينسق أعمالها الاتحاد البرلماني الدولي، وتسعى إلى جعل الحوار بين الأديان هدفا ساميا مشتركا بين مكونات المجموعة الدولية، ينبغي الدفاع عنه في المحافل الدولية، واعتباره أحد معايير الحكامة الديمقراطية في الممارسة البرلمانية، ومن مؤشرات احترام التعددية والتنوع الثقافى».

وقد أفضت فعالياته إلى اعتماد «إعلان مراكش» الذي تم التسطير من خلاله على الحرص على أن تتمتع جميع الديانات والمعتقدات والمنظمات الدينية بمعاملة منصفة بعيدا عن أي تمييز أمام القانون، مؤكداين أهمية إرساء حوار مع القادة والمجموعات الدينية بهدف المساهمة في تعزيز التضامن ورفع تحديات العصر الكبرى من قبيل الفقر والفوارق، والاختلالات المناخية والنزاعات والحروب، والإدمان، وأنماط الاستهلاك المفرط، والتكنولوجيات الرقمية بما في ذلك الاستعمالات السلبية للذكاء الاصطناعي؛ فضلا عن التوصية بتشكيل مجموعات عمل أو لجان برلمانية على مستوى البرلمانات الوطنية تهتم بالحوار بين الأديان وبين الثقافات من أجل التعايش السلمي والإدماج الاجتماعي وتيسير التعاون بين هذه المجموعات أو اللجان.

وسلط ذات الإعلان الضوء على أهمية تعزيز التعاون والتواصل مع منظمة الأمم المتحدة، وباقي المنظمات الدولية والمجتمع المدني، واستشراف إمكانية اعتماد استراتيجيات وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بحوار الأديان والثقافات بهدف استدراك العجز المسجل في التنفيذ على المستويات الوطنية، وكذا الحرص على أن تعكس أيام العطل الممنوحة بمناسبة أعياد دينية أو أحداث رسمية أخرى تخدم لأحداث هامة بالنسبة لديانة ما أو مجموعة عقديّة، التعددية الدينية وتعددية المعتقدات في البلد.

4. بناء القدرات الدبلوماسية

وفي إطار تفعيل اتفاقية الشراكة بين البرلمان المغربي ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج ممثلة بالأكاديمية الدبلوماسية التابعة لها، تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده الرامية إلى ضرورة التنسيق والتكامل بين الدبلوماسية الموازية والدبلوماسية الرسمية، نظم البرلمان المغربي في الدورة الأولى من هذه السنة ندوتين الأولى حول «أسس السياسة الخارجية للمملكة المغربية»، والثانية حول موضوع: «السياسة الخارجية للمملكة المغربية تجاه إفريقيا».

وشهدت الدورة الثانية تنظيم أربع ندوات حول «السياسة الخارجية للمملكة المغربية»، الأولى بتأطير من مدير الاتحاد الأوروبي والمسلسلات المتوسطة بالوزارة، والثانية من مدير الشؤون الآسيوية والأقيانوس، والثالثة من مدير الشؤون الأوروبية، والرابعة من مديرة الشؤون الأمريكية.

ثالثا: الانفتاح على المحيط وتنشيط الحوار المجتمعي

تكريسا لمسار الانفتاح المؤسساتي الذي دأب عليه منذ بداية المرحلة الدستورية الجديدة، واصل مجلس المستشارين تمتين ديناميته التواصلية والاشعاعية عبر تنظيم واحتضان مجموعة من الفعاليات الحوارية والفكرية، كانخراط منه في مواكبة الأوراش الإصلاحية الكبرى التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وتفاعلا منه مع التوجيهات الملكية السامية بشأن القضايا ذات البعد الاستراتيجي وطنيا ودوليا .

هكذا، وتحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، نظم المجلس يوم الأربعاء 19 أكتوبر 2022، بشراكة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وجمعية جهات المغرب والجمعية المغربية لرؤساء مجالس العمالات والأقاليم والجمعية المغربية لرؤساء مجالس الجماعات، فعاليات الملتقى البرلماني الرابع للجهات تحت شعار «مأسسة النهج التعاقدية: دعامة أساسية لتسريع تنزيل الجهوية المتقدمة».

وقد شكل هذا الملتقى مناسبة لاستقصاء السبل الكفيلة بتعزيز ودعم نظام الجهوية المتقدمة، بغاية توطيد أسسه، وإبراز الآفاق الواسعة التي يفتحها هذا الورش الإصلاحي الكبير أمام تقدم وازدهار المملكة.

وضمن نفس السياق، نظم المجلس، بتسيق وشراكة مع جهة الداخلة-وادي الذهب، ندوة موضوعاتية جهوية في موضوع «الجهوية المتقدمة ورهانات التنمية الترابية المندمجة: جهة الداخلة وادي-الذهب نموذجا».

وقد تناولت هذه الندوة الموضوعاتية الجهوية، التي عرفت حضورا وازنا للسيدات والسادة المستشارين، إلى جانب كل من والي ورئيس الجهة، بالإضافة إلى رؤساء التمثيليات الخارجية للمصالح المركزية وثلة من المنتخبين وممثلي المؤسسات الجامعية وفعاليات من المجتمع المدني، ثلاثة مواضيع على قدر كبير من الأهمية، من قبيل «ممارسة الاختصاصات الذاتية والمشاركة في مجال التنمية الاقتصادية» و«واقع اللاتمركز الإداري بجهة الداخلة-وادي الذهب» و«تدبير الشأن الثقايفي المحلي».

كما نظم المجلس، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده فعاليات المنتدى البرلماني الدولي السابع للعدالة الاجتماعية، تحت شعار «الرأسمال البشري: رافعة أساسية للعدالة الاجتماعية»، وذلك في سياق التفاعل المؤسساتي المتواصل لمجلس المستشارين مع

التوجيهات الملكية السديدة بشأن قضايا العدالة الاجتماعية، وكذا في إطار المواكبة العلمية لمشروع إقامة نموذج تنموي جديد ينتصر لمبادئ وقيم الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة والتضامن، ويقوم على مرتكزات أساسية تعتبر ضرورية لكسب الرهانات الاقتصادية والاجتماعية.

وباعتبار خصوصيات تركيبته المتفردة والمتنوعة، نظم المجلس عشية اختتام الدورة الثانية من هذه السنة، فعاليات الدورة التأسيسية للملتقى البرلماني للغرف المهنية تحت شعار «الغرف المهنية وتحديات النهوض بالاستثمار». واندرج تنظيم هذا الملتقى في سياق التجسيد العملي للمسؤولية المؤسساتية لمجلس المستشارين في مواكبة الأوراش الإصلاحية الكبرى التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس في مختلف المجالات، وتفاعلا منه مع التوجيهات الملكية السامية الداعية إلى ترسيخ منظور جديد للنهوض بأدوار الغرف المهنية.

واستهدف المجلس من خلال هذه المبادرة غير المسبوقة، الإسهام في تحقيق الانخراط الفعلي للغرف المهنية في تطوير الخطط والخيارات الاستراتيجية، فيما يتعلق بأنشطتها، على المستوى الوطني والجهوي والإقليمي والمحلي، بالموازاة مع مشاركتها ضمن أشغال مجالس إدارات المؤسسات العمومية، الفاعلة في القطاعات التي تمثلها، وفي تلك التابعة للوكالات والمكاتب التي تدير المرافق والخدمات العمومية ضمن نفوذها الترابي، بالإضافة إلى مشاركتها، وفق ما ينص عليه القانون، في مجالس الجامعات والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ومؤسسات التكوين المهني.

ولهذه الغاية، انتظمت أشغال هذا الملتقى في أربع ورشات متزامنة حول مواضيع تغطي مجالات اهتمام الأصناف الأربعة للغرف المهنية، حيث همت المداورات «تحديات النهوض بقطاعات الصناعة والتجارة والخدمات وإدماج القطاع غير المنظم» و«التجميع الفلاحي وإرساء مقاربة مبتكرة لتسويق المنتجات الفلاحية وتعميم الحماية الاجتماعية لفائدة الفلاحين: مداخل أساسية لتنزيل استراتيجية الجيل الأخضر» و«واقع وآفاق قطاع الصيد البحري ورهانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية» و«تحديات وآفاق تأهيل قطاع الصناعة التقليدية وتعزيز مساهمتها في التنمية».

وفي سياق ذي صلة، شارك المجلس في نسخة هذه السنة من فعاليات المعرض الدولي للنشر والكتاب المنظم بالرباط في دورته الـ 28. وهكذا واصل المجلس تأكيد وإبراز انفتاحه المسؤول وتواصله عبر تفاعله مع زوار المعرض، بما يسهم في ترصيد مقومات ومكتسبات العمل البرلماني وإذكاء الوعي السياسي لدى المواطنين والمواطنات.

وتأتي مشاركة البرلمان بمجلسيه في هذا الموعد الثقافي السنوي الهام في سياق التزام المؤسسة التشريعية بتكريس الشفافية والإعمال الفعلي للحق الدستوري المتعلق بالولوج إلى المعلومات وتيسير التعرف على البرلمان بمجلسيه من حيث تركيبته وأجهزته وهياكله واختصاصاته، ودوره الحيوي في تطوير الممارسة الديمقراطية.

واستقبل رواق البرلمان بالمعرض الدولي للنشر والكتاب عددا مهما من الزوار من الباحثين والأستاذة الجامعيين والمنتقذين والفاعلين السياسيين والمؤسساتيين، وكذا الطلبة والتلاميذ من مختلف الأعمار الذين يتعرفون عن قُرب على عمل المؤسسة التشريعية من خلال أرشيفها ومختلف إصداراتها وأنشطتها.

وبغرض تمكين الزوار لاسيما الباحثين من الرصيد الكتبي والوثائقي للمؤسسة التشريعية، تم وضع تطبيق رقمي رهن إشارة المهتمين، يُمكنهم من تصفح إنتاجات البرلمان وقراءتها إلى جانب تحميلها بشكل سلس وسهل، مع الاطلاع على مختلف الصور الملتقطة لزوار الرواق بشكل يومي، كما يُسهل التطبيق ذاته الولوج إلى البوابة الرقمية الخاصة بالبرلمان على الأنترنت والاطلاع على رصيده باللغات العربية والأمازيغية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية، وهو ما استحسنته العديد من الزوار.

وتعزيزا لانفتاح المجلس على المحيط الأكاديمي، وفضلا عن استمرار استقبال وفود الطلبة من مختلف الجامعات المغربية وتوفير الدعم الفني والأدبي للطلبة الباحثين في الشأن البرلماني وكذلك الأمر بالنسبة لتوفير البيئة الملائمة للطلبة الذين اختاروا قضاء فترات التدريب الأكاديمي بمصالح مجلس المستشارين، فقد عرفت هذه السنة المساهمة في تنشيط بعض الفعاليات العلمية، سيما المنظمة من قبل بعض الكليات وبرحابها، من قبيل الندوة التي نظمتها كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية في موضوع «دور مجلس المستشارين في الدفاع عن القضية الوطنية».

وهي الندوة التي وقعنا، على هامش أشغالها، اتفاقية شراكة مع ذات الكلية بهدف تشجيع البحوث والدراسات في القضايا ذات الصلة بالعمل البرلماني.

ينضاف إلى ذلك، المحاضرة التي تم تنظيمها من طرف كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة حول موضوع «الحركة النقابية بالمغرب».

وقد شهدت هذه السنة كذلك تنظيم عشرات الفعاليات من أيام دراسية وموائد مستديرة من قبل الفرق والمجموعات البرلمانية واللجان الدائمة ومجموعات العمل الموضوعاتية في مواضيع بالغة الأهمية، تصب جميعها في تجويد عمل المجلس والرقي باختصاصاته وبما يسهم كدعامة مرافقة لانفتاح المجلس على تطلعات وانشغالات المواطنين والمواطنات.

